

أزمة عالمية للتوسع الحضري السريع 1950-1975 واجه واضعو السياسات الذين يواجهون جهود إعادة الإعمار لإعادة بناء المدن وإيواء السكان النازحين بعد الحرب العالمية الثانية مشكلة جديدة تتمثل في استيعاب الزيادة السريعة في عدد السكان والتوسع المكاني للمدن. بحلول أواخر الأربعينيات من القرن العشرين، وهجرة غير مسبقة للناس بين المدن في أوروبا والعالم. مشيراً إلى أن الزيادة في عدد سكان العالم كانت تحدث بسرعة أكبر بكثير من النمو في فترة الخمسين عاماً السابقة (1900-1950). تحولت استراتيجيات إعادة الإعمار في أوائل خمسينيات القرن العشرين لمعالجة هذه المشكلة المتسارعة المتمثلة في التوسع الحضري والنمو السكاني. وكانت المخاوف بشأن تزايد الأحياء الفقيرة ومدن الصفيح تحتل الصدارة في المناقشات الوطنية والدولية، بالتوازي مع القلق العميق بشأن استقرار النسيج الاجتماعي والمادي للحياة الحضرية. بدأت الأبحاث التي أجرتها الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن ظروف السكن والتنمية الديمغرافية في تسليط الضوء على المشكلة الملحة المتمثلة في الزيادة السكانية، وتفاقت الحاجة إلى السكن بسبب المشاكل الاجتماعية المتصورة المتعلقة بالحجم غير المسبوق لحركة السكان والهجرة. سلطت هذه العوامل الضوء على الحاجة إلى سياسات مكانية لتشكيل تنمية المدن الداخلية الحضرية والأطراف والمناطق (الأمم المتحدة، وشددت الأمانة العامة للأمم المتحدة في تقرير بعنوان "حالة الإسكان في العالم" (1960) بشكل عاجل على حاجة الدول إلى معالجة ظروف الإسكان والتنمية الجديدة. وإنشاء مناخات وثقافات متجانسة إلى حد ما لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والمادي. وكان مدى النقص في متطلبات الإسكان في المناطق الرئيسية في جميع أنحاء العالم مذهلاً. تمت التوصية ببناء 7 ملايين مسكن بين عامي 1960 و1975، بدأت المدن بشكل متزايد في تشكيل العمود الفقري لجداول أعمال التخطيط الوطني، لقد هيمن إنشاء مدن جديدة باستمرار على أجندات السياسات الرامية إلى معالجة نقص المساكن وإعادة توزيع إمكانات النمو السكاني في المناطق الحضرية. وكان الهدف الأسمى هو خلق بيئة مكانية واجتماعية مستقرة مدفوعة بوجهة نظر مهيمنة للسيطرة بشكل صارم على الاختلاط السريع بين الأجناس، تعكس السياسات الحضرية في هذه الفترة تفكيراً عقلانياً واسع النطاق يؤكد الحاجة إلى عالم حياة واحد متسق ذاتياً، حيث يمكن للناس أن يضعوا أنفسهم بشكل لا لبس فيه في بيئتهم الاجتماعية (الأمم المتحدة 1963). كان الافتراض الضمني هو أن حياة الإنسان ستكون أسهل إذا لم يضطر الأفراد إلى إدارة عدم بدأت الحاجة الملحة لتشابك استراتيجيات التنمية الاقتصادية (Calhoun) تجانس العوالم الاجتماعية أو أنماط الفهم الثقافي والاجتماعية مع مشروع إعادة بناء المدن تهيمن على أجندة سياسات ما بعد الحرب. تم تحديد الخطوط العريضة لسياسات التكامل الشامل التي تتناول التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء وإعادة تطوير المدن القائمة في الجلسة الثانية للجنة الأمم المتحدة للإسكان والبناء والتخطيط التي عقدت في نيويورك في يناير 1964. وقد سعت أجندة السياسات هذه إلى دمج برامج الإسكان والتنمية الحضرية ضمن البرامج الوطنية للتنمية الاقتصادية، وذلك للضغط على التماسك على المستويين الوطني والدولي. بدأت أهمية المدن بالنسبة للسياسات الاقتصادية الوطنية والإقليمية في تسليط الضوء على الحاجة الماسة لفهم عمليات ومراحل النمو الحضري. وعلى تحديد الديناميكيات المكانية لتوسع المدينة. أول دراسة منهجية كانت من قبل أدنا وبيبر في كتابها نمو المدن في القرن التاسع عشر (1899) حيث قدمت وصفاً إحصائياً للأسباب والمشكلات السياسية والاجتماعية للنمو الحضري وتجمع سكان الحضر. حددت العمليات العامة والمراحل المكانية لاتجاهات التوسع الحضري لبلدة أو مدينة. تم تحديد هذه العمليات على أنها امتداد، اقترح نموذج التوسع الحضري لبورغيس أن عملية النمو تعمل من خلال غزو المناطق الخارجية المجاورة، اكتشف بورغيس عمليات التدهور والتجديد لشرح كيف يزعج التوسع عملية التمثيل الغذائي العضوي للمدينة عندما يتجاوز الفوضى التنظيم. تعتمد هذه النظرية المبكرة على المركزية واللامركزية والتنقل كمقاييس للتوسع والتمثيل الغذائي، وقد أوضحت هذه النظرية النمو المكاني وموقع المستوطنات وعلاقتها بالاقتصاد الكلي. والتي بدأت تمارس تأثيراً قوياً على استراتيجيات التخطيط الحضري في فترة ما بعد الحرب والتي تهدف إلى إدارة التوسع الحضري.